معجم المصطلحات المقاصدية:
مراجعة علمية نقدية

عرض
أ.د. خالد فهمي
كلية الآداب / جامعة المنوفية

الملخص

يقدم هذا البحث مراجعة علمية نقدية لمعجم المصطلحات المقاصدية، إيمانا منه بجدوى المراجعات العلمية وأهميتها لتقويم الأعمال العلمية، وتطويرها ، وإيمانا منه بأن المراجعات العلمية بحوث كاملة.

وتتناول هذه المراجعة ما يلي:

١. تحليل البنية الكبرى للمعجم.
٢. تحليل البنية الصغرى للمعجم.
٣. تحليل معالجة المعجم للتوثيق من المصادر والمراجع.
٤. بيان ما يجب استدراكه.

وقد كشف المعجم عن تمتعه بعدد من العلامات الإيجابية التي تتعلق بتحرير المعاني الخاصة بمصطلحات المقاصد.

مدخل: في خطورة المهمة.

يقرر إيغور مالتوشك في معرض بيان أهمية أعمال المراجعة للمعاجم المنجزة :" إن صوغ القاموس لا يمكن أن يكون إلا مهمة خطرة تظل نتيجتها عرضة للمراجعة"(١).

ويقرر الدكتور حشمت قاسم، رحمه الله: أن المراجعات العلمية النقدية تعد بما تحتوي عليه من جهد تركيبي – أعمالا علمية في حد ذاتها"(٢) ؛ فضلا عما تسديه للمجالات المعرفية محل الاشتغال عليها من خدمات تعميق البحوث وتطوير منجزها.

وتزداد أهمية مراجعات الأعمال المرجعية، ولاسيما من نوع المعجم والموسوعة قيمة عندما تتناول عملا مرجعيا فريدا ونادرا من جانب، وعندما تتناول عملا مرجعيا هو في الحقيقة باكورة ميدان معرفي مهم جدا، لم تشهد مكتبته ظهور أدبية تعنى بتحرير مفاهيمه، وجردها، وترتيبها في عمل مرجعي من أي نوع من قبل!

إن المعجمية المعاصرة- وهي تدرج نشاط النقد المعجمي في زمرة فروع البحث المعجمي- تستهدف ضمن غايات متنوعة – تحقيق تنمية الوعي بقيمة المعجمات للمجالات المعرفية المختلفة، يقول هارتمان : إن النقد المعجمي بما هو أحد فروع البحث المعجمي يعد: "وسيلة فعالة من وسائل زيادة الوعي العام بالمعاجم، والنهوض بمستوى الإنتاج المعجمي"(٣)

وهذا البحث / المراجعة يروم تحقيق مطلوبه من خلال فحص المطالب التالية:

١/ معجم المصطلحات المقاصدية : مقالة في الانتماء المعرفي.
٢/ معجم المصطلحات المقاصدية : خطاب البنية الكبرى.
٣/ معجم المصطلحات المقاصدية : خطاب البنية الصغرى.

١/ معجم المصطلحات المقاصدية:

مقالة في خطاب الانتماء المعرفي وحدود المادة.

١/١. الانتماء المعرفي.

لقد عين صانعو (معجم المصطلحات المقاصدية) انتماءه المعرفي، وحسموا – فيما يبدو- أمر هذا الانتماء، وجعلوه عملا مرجعيا من نوع (المعجم) وهو الانتماء الذي تجلى في مكانين مهمين جدا من عناصر ما يعرف باسم : واجهة المعجم front matter ، وبرزا دليلين على هذا الحسم، وهما :

أولا: خطاب العنوان، فقد تصدر هذا المعجم العنوان التالي:" معجم المصطلحات المقاصدية")

ثانيا: خطاب المقدمات؛ فقد جاء في تقديم المؤسسة التي أصدرت العمل، ومقدمة محرروه والمشرف عليه ما نصه:

- (ص/٩) :" يطيب لي أن أعرب عن سعادتي بأن أزف إلى العلماء والدارسين عامة، وإلى الباحثين في مقاصد الشريعة خاصة صدور..."***معجم المصطلحات المقاصدية***" [التأكيد من صاحب التقديم] .

  وقد تكرر ذكر هذه التسمية؛ (المعجم) أربع مرات في هذا التقديم.

- (ص/١٥) ويقول المحرر والمشرف على العمل في فقرة بعنوان : هذا المعجم؛ إن هذا العمل جاء تلبية واستجابة لمقترح سابق بإنجاز مشروع: معجم المصطلحات المقاصدية.

ويظهرحسم مسألة انتماء هذا العمل إلى الأعمال المختصة من مجموعة من الأدلة والقرائن في مقدمة محررة هي:

أ. النظر إليه بوصفه امتدادا لمنجز تراثي من المعجمات المختصة؛ (ص/١٢-١٣).
ب. التعريف بالعمل تحت عنوان : هذا المعجم (ص/١٧).
ج. ذكر ما به كان العمل معجما من ترتيب المصطلحات، وبيان منهجية؛ (ص/١٨).
ولكن ذلك كله لا يسلم بقبول تعيين هذا الانتماء المعرفي!

والظاهر أن هذا العمل المرجعي ينتمي لمجال الموسوعات عند التعيين، وهذا الحكم يتأسس على مجموعة الأدلة التالية:

- أولا: الغرض؛ إذ إن هذا العمل يستهدف التثقيف والتعليم، وليس مجرد عمل مساعد، كما هو الشأن في الأعمال المرجعية التي تنتمي للمعجمات.

- ثانيا: طبيعة التعليق على المداخل، إذ اتخذ التعليق على المداخل صورة المقالات المطولة التي : تتجاوز التعريف به إلى التأريخ للمفهوم، وبيان أقسامه، وشروطه، وأركانه، ومراحل تطوره، كما سيتضح فيما بعد، وهذا النمط من معالجات معلومات البنية الصغرى ألصق بطبيعة الموسوعات منها بطبيعة المعجمات.

وهذان السببان كافيان لتغيير انتماء هذا العمل ونقله إلى خانة الانتماء إلى الموسوعات؛ فهو موسوعة في المصطلحات المقاصدية.

٢/١. حدود مادة العمل.

إن فحص مادة هذا العمل المرجعي، وتحليل مداخله يكشف عن تضييق صانعيه لمفهوم المصطلحات المقاصدية وحصرها في الوحدات المعجمية (الكلمات/ والتعابير) اللغوية التي اتخذت صبغا مصطلحيا مغلقا من طبيعة انتمائها لعلم المقاصد. وهو ما يعني استبعاد الوحدات المعجمية التي من الأنواع التالية:

أ. المختصرات.
ب. الأسماء الأعلام(إنسانية/ أو مكانية/ أو مصنفات).

وبهذا تكون مادة هذا العمل المرجعي منحصرة في المصطلحات بالمعنى الضيق بما هي كلمات لغوية مختصة بحقل معرفي بعينه هو حقل المقاصد.

وهذا الانغلاق الملحوظ ظاهر في تعريف المصطلحات المقاصدية في مقدمة المحرر الذي يقول (ص/١٦):" نعني بالمصطلحات المقاصدية: ***كل لفظ – مفرد أو تركيب*** يحمل دلالة خاصة في التعبير به عن معنى من المعاني التي تدخل في مقاصد الشريعة والدراسات المقاصدية عموما، على أن يكون اللفظ قد استعمل فعلا بذلك المعنى عند بعض العلماء المعتبرين سواء من القدماء أو من المعاصرين "[التأكيد من عندي].

وربما أتيح لهذا العمل في المستقبل عند التفكير في تطويره وتحديثه أن يهتم بالمداخل الموسوعية التي تتسع بعض النظريات المصطلحية المنهجية في إدراجها في بنية مصطلحية علم من العلوم؛ بوصفها جزءا من الجهاز المفاهيمي لهذا الحقل المعرفي أو ذاك، على ما يظهر مثلا من ماريا كابري في مناقشاتها أنماط المصطلحات من منظور الشكل في عملها المهم: المصطلحية النظرية المنهجية التطبيقية التي ترى في المختصرات – مثلا- شكلا من أشكال مصطلحية علم ما من العلوم، سواء كانت مختصرات بسيطة المظهر أو معقدة المظهر ، كالشعارات الرمزية، والمختزلات والمنحوتات (٤).

ومن هنا نخلص إلى حقيقتين ظاهرتين في هذا السياق يتراكزان حول ماهية هذا العمل المعجمي بوصفه موسوعة لا معجما، وبوصفه مختصا بمجموعة مغلقة من الكلمات/ المصطلحات من منظور لغوي ضيق غير متوسع عدّ المختصرات والمختزلات والشعارات الرمزية والأسماء الأعلام من جملة المصطلحات.

٢/ معجم المصطلحات المقاصدية :

خطاب البنية الكبرى : دراسة تحليلية نقدية

ثمة استقرار في البحث المعجمي المعاصر على النظر إلى المعجم بوصفه بنية ونظاما، وأول تقسيمات هذه البنية والنظام ماثل في البنية الكبرى التي يعرفها إيغور مالتشوك بأنها" تنظيم كامل للقاموس؛ انطلاقا من النصوص القاموسية التي يشتمل عليها"(٥)

وتتكون البنية الكبرى للمعجم وفق مقاربة هارتمان من العناصر التالية:

١/٢ واجهة المعجم.
٢/٢ متن المعجم.
٣/٢ ملاحق المعجم.

وفيما يلي بيان يحلل موقف هذا العمل المرجعي /الموسوعة من هذه العناصر:

١/٢ واجهة المعجم: تحليل ونقد

واجهة المعجم front matter هي أول ما يواجه مستعمله وهي بناء من ثلاثة مكونات هي :

أ. عنوان المعجم.
ب. قائمة محرريه وصانعيه.
ت. المقدمة.

١/٢.أ

وقد حمل هذا العمل عنوان : معجم المصطلحات المقاصدية، والتحليل الوظيفي لهذا العنوان يكشف عن استهداف وظيفتين ظاهرتين جدا هما: الوظيفة الوصفية الكاشفة عن حقله المعرفي المخدوم به، والوظيفة المعرفية التي ينتمي إليها؛ ذلك أن نمط تركيب العنوان – بما هو : تركيب اسمي مكون من : [اسم (مضاف) +اسم (مضاف إليه) + اسم صفة] من جانب، وبما هو حريص على الوضوح والشفافية من جانب آخر ظاهر من اختيار كلمات منضبطة الدلالة = يحقق هاتين الوظيفيتين بامتياز .

١/٢.ب.

من جانب ثان حقق صانعي المعجم ، وهم :

- عبد النور بزا.
- جميلة تلوت.
- محمد عبدو.

ومن ورائهم المشرف على العمل والمحرر له الدكتور أحمد الريسوني جملة من الوظائف تمثلت فيما يلي:

- أولا: الموثوقية في العمل: فهم جميعا من الأسماء المعتبرة في حقل الدرس المقاصدي، ويمثل رئيس الفريق والمشرف على العمل أهم اسم في هذا الحقل على الإطلاق بمحددات العكوف على مشكلاته البحثية، والإنجاز العلمي الخادم لقضاياه ومسائله.
- ثانيا: الإقناعية، وهذه الوظيفة تتجلى من السلطة التي منحها هؤلاء الصانعون بما حازوه من مكانة معروفة في حقل دراسات المقاصد بصورة واضحة.

١/٢.ج.

من جانب أخير فقد تضمنت المقدمة بما هي عناصر واجهة المعجم عددا من المعلومات التي تقررت لهذا العنصر في المعجمية المعاصرة، وهذه المعلومات هي:

- أولا: بيان محددات مشروعية العمل من خلال بيان صلته بالعمل المصطلحي التراثي في التاريخ العلمي للمعجمية الإسلامية المختصة (ص/١١-١٤).
- ثانيا: بيان أهمية المعجم ووظائفه الإجمالية المنشودة المعينة على (ص١١):
  - "تسريع الإفهام والفهم والتفاهم،
  - والاستيعاب السليم والدقيق لمضامين العلم وخصوصياته،
  - وتضييق مساحة الاختلاف وسوء التفاهم"
- ثالثا: التعريف بالمعجم، وطبيعته، وخطوات العمل في سبيل تنفيذه وإنجازه (ص١٥)، وبيان المقصود بالمصطلحات المقاصدية، وبيان مصادر مصطلحية المقاصد (من الأصول، والفقه،

وعلم الكلام، والمقاصد، وأخرى مستحدثة) (ص/١٧) وتفسير النسبة إلى المقاصد في العنوان، والترشيح لذلك (ص/١٧).

- **رابعا**: بيان منهجية بناء المعجم، ولاسيما من منظور الترتيب للمداخل (ص/١٨-٢٠).
- **خامسا**: بيان بعض إرشادات الاستعمال من مثل عدم الاعتداد بال في الترتيب (ص١٩).
- سادسا: بيان خطة توزيع العمل، وحصة كل عضو من أعضاء فريق الإعداد من معالجة المصطلحات(ص/٢٠-٢٣).

٢/١.د.

والمقدمة بهذا الوضع حققت قدرا كبيرا مما يلزم ظهوره فيها، ولكن ثمة عناصر أخلت بها المقدمة من مثل:

- **أولا**: عدم بيان التوصيف الوظيفي لصانعي المعجم؛ تحقيقا لوظيفة الموثوقية والإقناعية بصورة مطمئنة واضحة مدعومة بالأدلة.
- **ثانيا**: عدم بيان منهجية المعجم في توثيق الاستشهادات المرجعية، والنقول .
- **ثالثا**: عدم بيان مصادر جمع مادة المعجم، ولاسيما وأنها اعترفت أن غالبية مصطلحية المقاصد هي من قبيل المصطلحات المهاجرة من حقول معرفية متآخذة، بينها وبين علم المقاصد وشائج وأواصر لا تخفى، لعلم أصول الفقه وعلم الفقه وعلم الكلام وغيرها.
- **رابعا**: لم تكشف المقدمة عن وسيلة المعجم لعلاج التشتت المفهومي الحاصل من ترتيب المداخل وفق النظام الألفبائي الجذعي / غير الجذري الذي رتب المداخل وفق صورها الاستعمالية من غير اعتبار للتراتيب وفق الجذور التي اشتقت منها؛ وهو ما أدى إلى تشتت حزم من المصطلحات المترابطة بحكم انحدارها وانسلالها واشتقاقها من جذر واحد على أبواب ألفبائية مختلفة؛ وهو ما كان يلزم معه صناعة كشافات موضوعية/ ألفبائية تعيد تحقيق التماسك المفهومي لحزم المصطلحات التي تشتت بسبب الترتيب الألفبائي الجذعي.

٢/٢ . متن معجم المصطلحات المقاصدية : تحليل ونقد.

يعد متن المعجم middle matter أو صلبه هو عصب هيكله، أو هو المعجم على التعيين والحقيقة. وقد توزعت مداخل هذا المعجم على ثلاثة وعشرين بابا هي عدد حروف الهجاء في العربية مخصوما منها الحروف التالية (الثاء/ والزاء/ والصاد/ والهاء / والياء)، التي لم يمثلها أي مصطلح مقاصدي في هاذ العمل.

٢/٢,١ . كثافة المداخل

وقد تناول هذا المعجم خمسة وثمانين ومئتين (٢٨٥) مصطلح مقاصدي تقريبا، موزعة كما يلي:

١. باب الألف، وفيه ٢٥ مصطلحا هي : الاتجاه المقاصدي / اجتماع المصالح/ اجتماع المفاسد/ الاجتهاد المقاصدي/ الأحكام التحكمية/ الأحكام التعبدية/ الأحكام العادية/ الأحكام العبادية/ الأحكام المعقولة المعنى/ الأحكام المعللة/ إخراج المكلف عن داعية هواه/ الأخلاق/ الأسباب (السبب) / الاستحسان المصطلحي/ الاستدلال/ الاستصلاح/ الاستقراء/ أسرار الشريعة / الأصول الخمسة/ اعتبار المآل(اعتبار المآلات) / اعتبار المصالح/ اعتبار المقاصد/ الأفراح / واللذات/ الآلام.
٢. باب الباء وفيه مصطلحات هي : الباطنية / والظاهرية / الباعث.
٣. باب التاء وفيه واحد وسبعون مصطلحا هي :التتمة(التكملة، المكملات)/ التحسين العقلي/ التقبيح العقلي/ التحسينات (التحسينات/ تحقيق المناط/ تحقيق المناط الخاص/ التخفيف / تخريج المناط /

ترتيب المصالح/ تزاحم المصالح(تعارض المصالح) تزاحم المفاسد (تعارض المفاسد/ التزكية/ التزيين/ تساوي المصالح/ التسبب/ تشوف الشارع/ تعارض العلل/ تعارض المصالح/ تعارض المفاسد/ تعارض المصالح والمفاسد(تزاحم المصالح والمفاسد/ تعرض المقاصد (تزاحم المقاصد) / التعارف / التعليل/ التعليل الجزئي/ التعليل بالأوصاف/ التعليل بالحكمة/ التعليل بالمصالح أو المفاسد/ التعليل بالمناسب (التعليل بالمناسبة) / التعليل المصلحي / التعليل الكلي/ التفسير المصلحي / التفسير المقاصدي / تفعيل مقاصد الشريعة/ التقصيد / التكملة / تنقيح المناط/ التوسعة/ التوسط/ التوسل/ التوقيف / التيسير.

٤. باب الجيم، وفيه مصطلحان وهما: جلب المصلحة(جلب المنفعة) / جلب المنفعة.

٥. باب الحاء، وفيه ستة عشر مصطاح وهي : الحاجيات(الحاجات) / الحفظ/ حفظ البيئة/ حفظ الدين/ الحفظ العدمي/ حفظ العرض/ حفظ العقل/ حفظ الفطرة/ حفظ المال/ حفظ النفس/ حفظ النسب / حفظ النسل / الحفظ الوجودي / الحكمة/ الحرية.

٦. باب الخاء وفيه: الخير والشر.

٧. باب الدال وفيه : درء المفسدة (دفع المضرة).

٨. باب الذال وفيه : الذريعة.

٩. باب الراء وفيه : رفع الحرج / رفع الضرر.

١٠. باب السين وفيه : ست مصطلحات وهي : سد الذرائع سد الذريعة)/ السر(الأسرار، أسرار الشريعة) / السعادة / السماحة/ السياسة الشرعية.

١١. باب الشين وفيه ثلاثة مصطلحات هي : الشارع/ الشريعة/ الشر/

١٢. باب الضاد، وفيه : أربعة مصطلحات هي : الضرر (الضرار، ورفع الضرر)/ الضرورات / الضروريات الخمس/

١٣. باب الطاء وفيه : طرق الكشف عن مقاصد الشريعة.

١٤. باب الظاء وفيه : الظاهر والباطن.

١٥. باب العين وفيه أربعة مصطلحات هي : العدل(والقسط) / العلة/ العلل الشرعية (علل الشريعة) / العمران.

١٦. باب الغين وفيه ثلاثة مصطلحات هي: الغاية(الغايات)/ الغرض (الأغراض)/ الغموم.

١٧. باب الفاء وفيه ستة مصطلحات : فتح الذرائع (فتح الذريعة) فقه التنزيل / فقه الفقه/ الفكر المقاصدي / فقه الموازنات/ فقه النيات/ فلسفة الشريعة (فلسفة التشريع).

١٨. حرف القاف وفيه : أربعة عشر مصطلحا وهي : القاصد/ القصد (القصود)/ القصد الأصلي / قصد الامتثال / القصد التبعي/ القصد التشريعي/ القصد التكليفي/ القصد التكويني / قصد الحظ/ القصد المخالف/ القصد الموافق/ القواعد(أو القاعدة) المقاصدية (المقصدية) / القياس الكلي/ القياس المرسل.

١٩. حرف الكاف وفيه ثلاثة مصطلحات هي: الكرامة/ الكلي(الكليات) / الكليات الخمس.

٢٠. حرف اللام، وفيه : اللذات.

٢١. حرف الميم وفيه ١٣٤ مصطلح وهي : المباح بأنواعه/ محاسن الشريعة/ المحرم لذاته/ المحرم لغيره/ المداومة/ المراد/ مراشد الشريعة/ مسالك العلة/ المسببات/ المشقة/ المصالح الأجلة/ المصالح التحسينية والتزينية/ المصالح الجزئية/ المصالح الحاجية/ المصالح الحسية/ المصالح

الخادمة/ المصالح الخاصة/ المصالح الخالصة/ لمصالح الخفية/ المصالح الظاهرة/ المصالح الظنية/ المصالح العاجلة/ المصالح العامة / المصالح العينية/ المصالح الفاضلة/ المصالح القطعية/ المصالح الكفائية/ المصالح الكلية/ المصالح المكتمة/ المصالح المحضة/ المصالح المختلطة/ المصالح المخدومة/ المصالح المرجوحة/ المصالح المرسلة/ المصالح المركبة/ المصالح المشتركة/ المصالح المفضولة / المصالح المعتبرة/ المصالح المعنوية / المصالح المكملة/ المصالح الملغاة/ المصالح الوهمية/ المصلحة/ المضرة/ فضول المعنى/ المعلل / المعلل / المعنى وأنواعه/ المفاسد وأنواعها/ مقاصد الأحكام/ المقاصد الأصلية/ المقاصد البعضية/ المقاصد التابعة/ المقاصد التحسينية/ المقاصد الجزئية المقاصد الحاجية/ المقاصد الخادمة/ المقاصد الخاصة/ مقاصد الخطاب/ المقاصد الخفية/ المقاصد الخمسة/ المقاصد الضرورية / المقاصد الظاهرة/ المقاصد الظنية/ المقاصد العامة / المقاصد القريبة/ المقاصد القطعية/ المقاصد الكلية/ المقاصد المتمة / المقاصد المخدومة/ المقاصد المركبة/ المقاصد المعلومة/ مقاصد المقاصد/ المقاصد المكملة/ مقاصد المكلفين/ المقاصد الوهمية/ المقصد/ مكارم الشريعة/ مكروه بالجزء محرم بالكل/ مندوب بالجزء واجب بالكل/ المناسب/ المنفعة/

٢٢. باب النون وفيه: النظر المقاصدي / النظر.

٢٣. باب الواو وفيه أربعة مصطلحات هي: الواجب لغيره / الوسائل / الوسائل المحضة / وسائل الوسائل.

٢٤. وهذه الكثافة ليس داخل فيها المترادفات، ولا التعريفات، الأنواع.

<u>٢,٢/٢ ترتيب المداخل (خارجيا/ وداخليا)</u>

(أ) تبين من المقدمة أن أصحاب هذا العمل رتبوا مداخله وفق النظام الألفبائي الجذعي الذي يراعي الشكل النهائي للمصطلح/ المدخل من دون رعاية للجذور ؛ وهو بذلك يستهدف تحقيق التيسير المفرط.

وكما رأينا فقد جاء المعجم في ثلاثة وعشرين بابا على ترتيب حروف الهجاء في المشرق العربي؛ وهو ما يعرف بالترتيب الخارجي للمداخل.

(ب) أما الترتيب الداخلي للمداخل؛ أو إيراد المدخل المبدوءة بالحرف نفسه فقد رتبها المعجم- فيما يظهر من التحليل- على المنهجية نفسها؛ أي وفق الترتيب الهجائي الذي يراعي ترتيب الحروف بعد الحرف الأول.

ومع ذلك فقد فرط من صانعي المعجم وضع مداخل في غير ما يقضي به نظام الترتيب هذا.

ومن أمثلة ذلك:

- مجيء مداخل: (تخريج المناط) [ص١٦١] بعد مدخل (التخفيف [ص ٥٨] والصحيح غير ذلك ؛ إذ الراء أسبق من الفاء في تراتب الحروف الألفبائية.
- مجيء مدخل:(الحكمة) [ص ٣٣٩] قبل مدخل (الحرية)[ص ٣٤٤]، والصحيح أن يرد قبل مصطلح : الحفظ ، بعد مصطلح الحاجيات.

ويلاحظ من تحليل نظام ترتيب هذا العمل ما يلي:

أ. عدم الاعتداد بال، وإسقاطها عند الترتيب.

ب. عدم التفرقة بين الهمزة/ والألف/ والمد، وهو ما يفسر الاضطراب الحاصل في ترتيب بعض المداخل، فقد ورد مدخل (الآلام [ص ١٠٩] آخر باب الألف، ولو روعي الفرق بين الهمزة والألف والمد لتقدم ذلك المدخل ليكون أول مدخل في بابه!

ج. البدء بتعريف المصطلح عند أول مناسبة له، ثم الإحالة في مكانه الطبيعي، والأصح تفسيره في موضعه وثمة أمثلة أرى على خلل الترتيب الداخلي في الأبواب بين المداخل المبدوءة بالحرف نفسه؛ من ذلك:

ورود مدخل(الحاجيات) قبل (الحاجات) والصحيح العكس،(ص ٢٨٣).

- ورود مدخل (تزاحم المصالح) مبدوءا به مرة ، ثم ورود مدخل (تعارض المصالح والمفاسد) مبدوءا به مرة أخرى والصحيح توحيد الافتتاح والتذييل بمعنى كان يجب توحيد البدء بالمدخل المفتاحي ، وتوحيد الانتهاء بالمدخل التذييلي (المرادف) (ص ١٧١؛٢٠٠).
- ورود مدخل (الشر بعد مدخل (الشريعة) (ص ٤٠٩) ومقتضى الترتيب يفرض ، تقدم مصطلح (الشر على (الشريعة)!
- ورود مدخل(الغاية) (ص ٤٦٧) قبل الغايات).
- ورود مدخل(فلسفة الشريعة) قبل(فلسفة التشريع) (ص ٥٠١) والصحيح فيهما العكس.
- ورود (النظر المقاصدي) قبل النظر (ص ٩٩٧؛ ٩٩٩) والصحيح العكس.

(ج) ملاحظات على ترتيب المداخل ونظام الإحالات

إن تحليل نظام ترتيب المداخل المتبع في هذا العمل يكشف عن توخيه التيسير على مستعمليه، وهو مبدأ مهم مستقرر في البحث المعجمي المعاصر يعطف على المستعملين.

ولكن ثمة ملاحظات كان من الممكن أن تخلص ترتيب المداخل من بعض ما شابها من مآخذ، وهي:

أولا: عدم ضبط الترتيب الداخلي وفق النظام المختار وهو الترتيب الهجائي الألفبائي المشرقي الجذعي الذي يراعي شكل المصطلح والاستعمال ؛ مما أنتج اضطرابا في ترتيب عدد من المداخل في الباب الواحد.

ثانيا: عدم ضبط نظام الإحالات المعجمية /، إذ الأولى أن يرد تعريف المدخل في مظنة ترتيبه المتوقع وفق نظام الترتيب المختار، ثم يحال في مكان الشرح إلى الأماكن التي يلزم ظهوره فيها كذلك لتحقيق التماسك المفهومي مع مجموعة أفراد حقله الدلالي أو عائلته المفهومية.

لكن الذي درج عليه هذا العمل هو تعريف المصطلح مع المصطلحات المتلازمة والمرتبطة به ثم عند مظنة وجوده وفق المنهج نرى الإحالة وهو أمر ضد مبادئ التيسير؛ لأنه يهدر قدرا من الوقت على الذي يطلب المدخل في مظنة وروده وفق النظام الترتيبي إذ يفاجأ بالإحالة إلى موضع آخر.

ثالثا: ياب ترقيم مداخل هذا العمل فوت على المستعملين والدارسين بعض الفوائد.

٣/٢ ملاحق المعجم

تعد الملاحق أو خاتمة المعجم back matter ثالث أقسام البنية الكبرى للمعجم، وقد ضم هذا القسم المكونات التالية:

١. فهرس مصادر المعجم ومراجعة.
٢. كشاف المصطلحات المقاصدية.
٣. كشاف العناوين.
٤. كشاف الأعلام.

وهو ما يعني أن الملاحق ضمت نوعين ظاهرين من الخدمات الاستعمالية هي :

١. بيان مصادر المعجم ومراجعه (مصادر الجمع)
٢. تيسير استعمال المعجم من طريق تكشيف معلوماته ووحداته المعرفية الصغرى.

والأصل في مكونات الملاحق أن تنهض بتحقيق وظائف بعينها هي:
أولا: التوفير على المستعملين.
ثانيا: التوفير لجهد المستعملين.
ثالثا: التوفير لوقت المستعملين.

وفيما يلي فحص لمنهج المعجم في بناء هذين المكونين (الفهرس/ الكشاف):

١،٣/٢. فهرس المصادر والمراجع

أورد هذا العمل في قائمة واحدة ما سماه المصادر والمراجع وكان الأولى أن يأتي هذا الفهرس من جزئين، أحدهما للمصادر، وآخرهما للمراجع!

وقد رتب هذا الفهرس ترتيبا ألفبائيا على عناوين الكتب، ثم المؤلف ثم المحقق أو المترجم إن وجد، ثم مكتبة النشر، ثم المدينة، ثم تاريخ النشر إن وجدت هذه المعلومات.

وفحص هذه القائمة يكشف عن أمرين ظاهرين هما:

أولا: تنوع القائمة معرفيا؛ ذلك أن مصطلحات المقاصد في مجملها مصطلحات مهاجرة من علوم أصول الفقه والفقه والكلام، وغيرها.

ثانيا: الإخلال بعدد ضخم من معاجم مصطلحات هذه العلوم المؤسسة لمصطلحية المقاصد؛ فلم يرد في قائمة مصادر من معاجم المصطلحيات إلا معجمين هما:

أ. التعريفات للجرجاني(مرجع رقم ٦٣).
ب. التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي المصري (مرجع رقم ٨١).

ولم يعتمد من معاجم المصطلح الفقهي إلا على ثلاثة معجمات هي:

أ. طلبة الطلبة، للنسفي (حنفي) (مرجع رقم ١٦٣).

ب.المصباح المنير، للفيومي (شافعي) (رجع رقم ٢٥٨).

ج.معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي (مرجع رقم ٢٧٠).

وفاته عدد ضخم جدا من الأنواع التالية:

أولا: معاجم المصطلحيات؛ كالتعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، والكليات للكفوي، وغيرها[انظر : معاجم المصطلحيات في تراث العربية ، للدكتور خالد فهمي ، دار المقاصد ، القاهرة ٢٠١٥م].

ثانيا: معاجم المصطلحات الفقهية؛ كالزاهر، للأزهري، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، وشرح غريب ألفاظ المدونة للنجيبي وغيرها.

[انظر : تراث المعاجم الفقهية في العربية ، للدكتور خالد فهمي ، دار المقاصد ، القاهرة ٢٠١٥م]

ثالثا: معاجم المصطلحات الأصولية، كالحدود للباجي، والحدود الأنيقة لزكريا الأنصاري وبيان كشف الألفاظ المنسوب للأبذي، وهو للامشي الحنفي[انظر : المعاجم الأصولية في العربية ، للدكتور خالد فهمي ، دار المقاصد ، ٢٠١٥م]

والإخلال بهذه القوائم فوت على المعجم تحقيق أمرين ظاهرين يتعلقان بكثافة المداخل، وتحرير المفاهيم والتصورات، ذلك أن كل إخلال بالرصيد يعود بقدر من الضرر على بناء مادة المعجم.

ومراجعة فهرس المصادر بوصفه موضع تدوين مصادر جمع المادة وتحليلها على هذه الصورة يهز الموثوقية بقدر ما في هذا العمل.

إن كل إخلال بمصادر جمع المادة التي هي المظان التي يرجع إليها المعجمي لجمع المادة ... التي يريد إثباها في المعجم الذي يبتغي تأليفه" (٦) يعود بالخصم من رصيد الثقة فيه.

٢/٣/٢. كشافات المعجم

تكشيف الوحدات المعرفية الصغرى تقنية تيسيرية مهمة جدا، وهو ما يفسر في الغالب ظهور – ثلاثة الكشافات التي صنعها أصحاب هذا المعجم، وفيما يلي تعليق نقدي على كل كشاف منها:

أ. **كشاف المصطلحات** في الأعمال المرجعية التي انتهجت تطبيقات النظام الألفبائي غير مجدية إلا في التيسير من جانب توفير الوقت على المستعملين، عندما يكون العمل المرجعي ضخما، وهو ما يمكن قبوله في حالتنا هذه.

غير أن هذا الكشاف لم يراع الالتزام بالترتيب الألفبائي الدقيق ، ووقع في اختلالات كتلك التي وقعت في الداخل، مما يعني أنه كان مجرد جرد لمداخل المعجم من دون تدقيق في ترتيبها.

كما خلا هذا الكشاف من التمييز بين المداخل العلوية (الرئيسية) والمداخل المنضوية تحتها (المتفرعة عنها)، وقد كان ذلك ممكنا من طريق التمايز الطباعي مثلا، في الحجم والسمك معا. هذا جانب.

من جانب آخر فإن المتوقع كان يميل بنا نحو تصور وجود كشاف مفهومي / موضوعي يعيد ترتيب المداخل وفق حقول دلالية ممايزة ومترابطة ، بعد أن تسبب الترتيب الألفبائي في وقوع تشتت مفهومي للمداخل المتآخذة والمترابطة.

ب. **كشاف العناوين.**

لم يظهر تعيين للمقصود بالعناوين في هذا الكشاف، وتحليل مكوناته كاشف عن أنه- فيما يبدو – كشاف خاص تضمن الوحادات المعرفية الصغرى المختصة بعناوين الكتب الواردة في متن المعجم.

وقد كان الأيسر عنونته بكشاف الكتب الواردة في المتن؛ وربما أفاد هذا الكشاف في فحص نسب الاستشهادات المرجعية من كل مصدر من هذه المصادر في عمليات تقويم مصادر جمع مادة هذا المعجم. وهذه غاية جليلة ولا شك.

ج.كشاف الأعلام .

وقد رتب صانعو المعجم وحدات هذا الكشاف على المشهور من الأعلام، اسما كان، أو لقبا، أو كنية ترتيبا ألفبائيا من دون اعتبار للكلمات التالية:

١. ال (في الاسم الواقع أولا فقط).
٢. ابن (إذا وقعت متصدرة فقط).
٣. أبو (إذا وقعت متصدرة فقط).

وقد وقع بعض الاضطراب في ترتيب بعض الوحدات، من مثل:

- وقوع : نجم الدين النسفي ، قبل : نجم الدين بن سعيد(ص ١١٢٣)!
- وقوع : أحمد النفراوي ، قبل : أحمد بن حنبل (ص ١١١١)!

إلا أن يكون إلغاء اعتبار " ال" في الترتيب في الاسم الأول فقط! وهو الظاهر.

- وقوع : أحمد بن فارس، قبل : أحمد حجازي !(ص ١١١٢) إلا أن يكون إلغاء اعتبار " بن" في الأول فقط! وهو الظاهر.

ولم يذكر أصحاب المعجم أسباب عدم تكشيف الآيات القرآنية الكريمة، ولا الأحاديث النبوية الريفة ، وقد كان من المهم جدا صناعة كشافات للمصطلحات المترافدة ، والمشتركة، لأهميتها في هذا الباب .

٣/معجم المصطلحات المقاصدية خطاب البنية الصغرى للمعجم: دراسة تحليلية نقدية.

يعرف إيغور مالتشوك البنية الصغرى للقاموس، فيقول : "إنها تنظيم نص قاموسي واحد، وهو تنظيم يتكرر بشكل مطرد في كل النصوص القاموسية "(٧)

وهي عند هارتمان : مجموعة ما يحيط بالوحدة المعجمية من معلومات تنهض بتنويرها من جهتي عنصريها المكونين لها: الشكل والمعنى (٨)

وفي هذا المطلب بيان لمنهجية معالجة هذه المعلومات في هذا المعجم / الموسوعة:

١/٣ معلومات التعليق على الشكل:

يرصد هارتمان في التعليق على الشكل ثلاثة مكونات أساسية هي:

أ. معلومات الهجاء.

ب. معلومات الضبط.

ج. المعلومات الجرماطيقية(الصيغية)

١/٣.ج معلومات التعليق على الهجاء والضبط

إن فحص ما يتعلق بمعلومات الهجاء والضبط في التعليق على المصطلحات المقاصدية في هذا المعجم / الموسوعة كاشف عن نوع من الغياب شبه التام لمحددات وملامحها.

صحيح أن ثمة عددا من المداخل ضبطه أصحاب المعجم بطريقة ضبط القلم؛ أي بطريقة وضع الحركات على الحروف الهجائية، وهو ما يعرف بالتشكيل كما نرى في النماذج التالية:

- ٥٧٥ مدخل: المباح بكل تفريعاته وأنواعه؛ بضم الميم وفتح الباء الموحدة التحتية.
- ص٥٧٧ مدخل: المندوب ؛ بفتح الميم وسكون الميم.
- ص٥٧٨ مدخل: المحرم؛ بضم الميم وفتح الحاء المهملة، وفتح الراء المشددة.
- وتحليل ظهور الضبط وغيابه كاشف عن غياب المعايير الحاكمة، والأصل ضبط المداخل جميعا ؛ من دون النظر لأية معايير.
- ومن وجوه الاضطراب والتفاوت في الضبط وتركه ما نراه مثلا في معالجة ضبط المداخل المنضوية تحت مصطلح " المفاسد" (ص ٩١١) فعلى حين ضبط المعجم الجزء الأخير من المداخل التالية: المفاسد الحسية/ المفاسد الخالصة/ المفاسد الدنيوية / المفاسد الراجحة؛ اضطرب أمره في ضبط حروف الجزء الأول منها؛ فضبط الدال من الأول بالضم فقط ، وضبط من الثاني : السين بالكسر والدال بالضم ، ولم يضبط أي حرف من الثالث ، ثم ضبط السين بالكسر فقط من

الرابع، ثم عاد وضبط السين بالكسر والدال بالضم من الخامس! وأنت واجد هذا الاضطراب في كثير من مداخل المعجم، وهو اضطراب تجلى في ثلاث صور هي:

- أولا: غياب تام لضبط أي من حروف المدخل؛ كما في (ص ٦٥٢) (المصالح الآجلة/ المصالح الأخروية / المصالح الدنيوية / المصالح العاجلة) وغير ذلك كثير [انظر : ص ٧٤٦/ص٧٧٦/ ص ٨٠٦] على سبيل المثال.
- ثانيا: غياب جزني للضبط، أي ضبط بعض حروف المدخل وترك ضبط بعضها، كم في (ص ٨٢٣): المصالح المركبة / المقاصد المركبة/ المفاسد العاجلة / المفاسد المحضة) وغير ذلك كثير[انظر : ص ٩١٢/ص٩٣١/ص٩٣٤/ص٩٣٥/٩٥٨) على سبيل المثال.
- ثالثا: حضور تام لضبط كل حروف المدخل، وهو التجلي الأقل ظهورا في معالجة ضبط المداخل في هذا المعجم، ومن أمثلته(٦٠٢) : المحرم لغيره/ (ص ٥٧٥) : المباح، وانضوى تحته من مداخل فرعية.

وهذا التفاوت والاضطراب لا مسوغ له في الحقيقة ، ولاسيما في معجم مختص بمصطلحات حقل معرفي يتنامى خطره مع الأيام.

١/٣.ج. معلومات التعليق على الصيغة

كانت معالجة معجم المصطلحات المقاصدية لمعلومات أبنية المداخل وصيغها متراجعة شبه غائبة عن معلومات التعليق على شكل هذه المداخل.

وثمة حاجة- على الأقل- في عدد من المداخل إلى بيان نوع البنية والصيغة، ولاسيما في المداخل المنقولة من المشتقات كاسم الفاعل، أو اسم المفعول أو غيرهما، من مثل: المعلل والعلل، واسم الفاعل، واسم مفعول (ص٨٩١/٨٩٥)، والمراشد (جمعا) (ص٦٢٤) وغيرها.

وهناك ظهور قليل جدا لبيان بعض معلومات عدد من الصيغ، ولكنه بيان جاء عرضا في سياق النقل من المصادر وغير مقصود من مثل (ص ٥١٢) " القصد الأصلي : نسبة إلى " أصل" وفي مثل (ص ٥٢٠) :" القصد التبعي: نسبة " تبع" وفي مثل (ص٥٣٣) :" الكرامة ... اسم من التكريم والإكرام " وفي مثل (ص ٧٧٢) " فضل ... والجمع فضول ، وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لا خير فيه".

ويلاحظ على معالجة هذا المعجم لمعلومات التعليق على الشكل ما يلي:

- أولا: الاضطراب في مواضع ذكرها عند ذكرها.
- ثانيا: التفاوت في ظهورها وغيابها.
- ثالثا: الاضطراب في تحقيقها وتطبيقها عند اتخاذ قرار بحضورها، ما بين الحضور التام والحضور الناقص.
- رابعا: الاضطراب في منهجية معالجتها، من جهات الجهاز الاصطلاحي المستعمل في وصفها، وتوظيف حضورها، واستثماره.

٢/٣ معلومات التعليق على المعنى

تتعين معلومات التعليق على المعنى في ثلاثة أنواع عند هارتمان هي: شرح المعنى أو تفسيره، ومعلومات الاشتقاق، ومعلومات مستوى الاستعمال.

والظاهر أن المعجم هذا صرف همه إلى العناية بثلاثة هذه المعلومات وقصد خدمتها، وفي تصوره أنها تنهض بعمود صورته، من بداية المقدمة التي افتتح بها محرره والمشرف عليه أمره، إذ رصد على سبيل الإقناع بجدواه ، والترشيح لإنجازه عمل السابقين ممن خدموا مصطلحيات متآخذة مع مصطلحية المقاصد- فاعتنى بما كان منهم من شروح وبيان (ص ١٢-١٦) فقرر ما يلي:

- أولا: الوظائف المتحققة من *معرفة المعاني* الواضحة للمصطلحات.
- ثانيا: رصد من شرحوا مصطلحات أصولية وفقهية، من مثل ابن حزم في (الإحكام) الذي " تناول *بالشرح والبيان* نحو مائة مصطلح مما يكثر دورانه بين الأصوليين"!
- ومن مثل ابن السمعاني في " التواطع " الذي عرف وشرح في بداية الكتاب أربعة وثلاثين مصطلحا".
- ثالثا: تخصيص مطلب في المقدمة بعنوان : تعريف المصطلحات وبيان معانيها الاصطلاحية.

وهذه الحزمة من وجوه العناية بالمعنى والشرح يعكس وعيا بالوظيفة الأم في المعجمات المختصة الاصلطلاحية من جانب صانعي هذا المعجم .

وفيما يلي تحليل لمعالجة هذا المعجم لمكونات البنية الصغرى موزعة على مطالب ثلاثة:

<u>١,٢/٣ .معالجة شرح المعنى</u>

اتضح بشكل نظري ارتفاع نسبة ظهور علامات الحفاية بمعنى المصطلحات من المحددات الثلاثة السابقة مباشرة هنا.

أما من منظور التطبيقي فإن معالجة المعجم لمعلومات التعليق على معنى المداخل فقد تجلى في مظهرين متواترين في الحضور ، وهما:

- أولا: بيان المعاني اللغوية العامة لكلمات المداخل، وهو أمر مهم لتحصيل المناسبة الجامعة التي رشحت لانتقال هذه الكلمة إلى حقل المصطلحات المقاصدية من جانب، ولتيسير تحصيل معانيها الاصطلاحية من جانب آخر.
- ثانيا: تحرير تعريفات المصطلحات المقاصدية اعتمادا على أنواع مختلفة من المصادر والمراجع: الأصولية والفقهية، والمعجمية المختصة، والكلامية، والمقاصدية على وجه الخصوص.

وتتلخص منهجية معالجة شرح المعنى في هذا المعجم في الملامح التالية:

أ. البدء بكلمة كاشفة عن أهمية المصطلح مشغلة المعالجة .

ب. بيان المعاني اللغوية لكلمة المدخل، اعتمادا على المعجمات اللغوية مع عناية ظاهرة باستثمار معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس؛ وهو معجم مهم جدا في هذا السياق لعنايته البالغة ببنيان أصول الدلالات.

ج. تأصيل ورود المدخل في الكتاب العزيز والسنة المشرفة.

د. بيان المعنى الاصطلاحي للمدخل؛ أي بيان معنى استعماله في المجال المقاصدي.

ومن النماذج الكاشفة عن منهجية معالجة شرح المعنى ، ما جاء في التعليق على مصطلح (الأفراح/ اللذات(ص ١٠٣-١٠٨):

أ. بدأ المعجم معالجته للتعليق على هذا المدخل ببيان بعض أهميته، وما يحيط باستعماله فقال (١٠٣) :" يرد ذكر مصطلحي : الأفراح / اللذات مقترنين في الاستعمال الأصولي والمقاصدي؛ لذلك ارتأينا

تناولهما مجتمعين؛ لأن كلا منهما يتوقف فهمه على الآخر، وهما وجهان من وجوه المصلحة، أو قسمان من أقسامهما، ففي هذا المفتتح بيان للصيغ المصطلحي المحيط بالمدخل، وبيان لانتمائه لحقل المقاصد وبيان الحقل الذي انتقل وهاجر منه وهو علم الأصول، وبيان للحقل الفرعي الذي يجمعهما وهو باب المصلحة .

ب. بيان المعاني اللغوية، نقل المعجم من ابن فارس في المقاييس [(فرح) ٤٩٩/٧] أن الفرح يدور حول معنيين أصليين هما:

١. السرور الذي هو خلافا لحزن.

٢. الإثقال.

وكذلك فعل مع اللذات فبين أنها تدل على خلاف الألم وتدل على الشهوة.

ج. بيان تأصيل ورود المدخل في القرآن والسنة.

يقول (ص١٠٤) :" وردت مشتقات " فرح" في القرآن الكريم حوالي واحد وعشرين مرة.

ويقول :" وقد استعمل الفرح في القرآن بمعنى السرور في الشيء المحمود =، وذم الفرح ؛ لأنه يورث أشرا وبطرا" ومما ذكره من مواضع وروده فيه ما يلي:

- ﴿ فرحوا بما عندهم من العلم ﴾ [سورة غافر ٨٣]
- ﴿ فبذلك فليفرحوا ﴾ [سورة يونس ٥٨]

ثم انتقل فبين موارد الفرح في السنة ، يقول : " وتعددت موارد الفرح في السنة، منها:

- " للصائم فرحتان؛ إذا أفطر فرح، وإذا لقي ربه فرح بصومه". ومثل المعجم مثل ذلك مع مصطلح " اللذات" [ص/١٠٥].

د. بيان المعنى الاصطلاحي، وكان آخر ما ختم به هو بيان المعنى الاصطلاحي لهذا المدخل، حيث خصص له مطلبا بعنوان خاص هو : الأفراح واللذات في الاصطلاح المقاصدي "[ص/١٠٦].

يقول المعجم نقلا عن : المحصول، للرازي (وهو مصدر في أصول الفقه) " عرف الإمام الرازي المنفعة باللذة، إذ قال في عبارات متعددة، المنفعة عبارة عن اللذة أو ما يكون طريقا إليها".

ويقول : ***اللذة*** قيل في ***حدها*** : إنها إدراك الملائم".

" وقال الإمام ابن عبد السلام ...: ومن رحمته سبحانه أن طلب منا القيام بمصالح الدنيا والآخرة، ومصالحهما: ***الأفراح واللذات***".

وبسبب الاعتماد على النقل من المصادر المختلفة تنوعت طرق شرح المعنى في هذا المعجم، وتوزعت على ما يلي من الطرق:

- أولا: التعريف المحكم، أو التعريف بذكر السمات الدلالية للمدخل مشغلة التعريف.
- ثانيا: التعريق بالمرادف.
- ثالثا: التعريف بالمغايرة أو الضد.
- رابعا: التعريف بالأمثلة.
- خامسا: التعريف الهجين الذي يجمع بين التعريف المحكم والتعريف بالمثال.

والحقيقة أن مظاهر الاضطراب، والتفاوت في معلومات شروح المعدن جاءت أقل بدرجة واضحة من مظاهر معالجة معلومات الضبط والهجاء والصيغة؛ وهو أمر مفهوم في ظل الحفاية الظاهرة ببيان معاني المصطلحات، والقصد إلى ذلك.

ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في نماذج بعينها من مثل : (الفطرة ص ٣٠٩-٣١٣/حفظ المال ص٣١٤-٣١٩/ حفظ النفس ص٣٢٠-٣٢٤/ / الذريعة/ الذرائع هي ٣٦٩-٣٧٠/ رفع الحرج ٣٧٣-٣٧٧/القصد التشريعي / القصد التكويني ص ٥٢٦-٥٣٠/ مسالك العلة ص ٦٣٢-٦٣٧/ النظر المقاصدي ٩٩٧-١٠٠٠/ الواجب لذاته / الواجب لغيره ص ١٠٠٣-١٠١٤).

٢,٢/٣. معلومات الاشتقاق.

ظهرت عناية معجم المصطلحات المقاصدية بمعلومات الاشتقاق ، وتجلى ظهورها في سياق عناية المعجم ببيان المعنى اللغوي للمداخل بصورة مطردة تقريبا.

وقد اتسمت معالجة هذه المعلومات الاشتقاقية بما يلي:

- أولا: اطراد ظهورها في موضع ثابت تقريبا هو ما بعد المدخل التمهيدي للتعليق على المداخل، وتحت عنوان ثابت هو : (المدخل) في اللغة .

- ثانيا: الحرص على بيان أصل الدلالة في كل المداخل.

ومن الأمثلة الكاشفة عن ملامح هذه العناية، ما ورد من معلومات حول ما يلي :

- (ص٢٦٨) : (التوقيف)

يقول المعجم : (التوقيف في اللغة) :" يدل على أصل الكلمة كما قال ابن فارس [المقاييس (وقف) ١٣٥/٦] على تمكث في شيء ... وكل شيء أمسكت عنه بنانك تقول : أوقفت".

ففي هذا النص / التعليق يتضح ما يلي:

- أولا: اندراجه وانضوائه تحت عنوان واضح هو : التوقيف في اللغة .
- ثانيا: بيان المعنى الأصل/ أو أصل الدلالة، وهو المعنى الذي رشح لانتقال الكلمة إلى الحقل الاصطلاحي المقاصدي الدائر حول الوقوف عندما حد الله من غير زيادة ولا نقصان.

ومن ذلك أيضا ما ورد في التعليق على مدخل (الظاهر) : يقول :

- (ص٤٤١) (الظاهر في اللغة):" الظاهر من ظهر يظهر ظهورا وتدل المادة على قوة البروز؛ ومن ذلك : ظهر الشيء يظهر ظهورا فهو ظاهر : إذا انكشف وبرز؛ ولذلك سمي وقت الظهر أو الظهيرة، وهو أظهر أوقات النهار، وأضوؤها، والأصل فيه كله : ظهر الإنسان، وهو خلاف بطنه، وهو يجمع البروز والقوة".

ففي هذا التعليق يتضح ما يلي:

- أولا: الحرص على تأطيره بعنوان جانبي يظهر فيه الوعي بالمعلومات الاشتقاقية اللغوية بعبارة (في اللغة).
- ثانيا: بيان أصل الاشتقاق؛ من طريق النص على الفعل / والمصدر معا.
- ثالثا: بيان الدلالة الأصل التي يدور حولها مشتقات المادة وهي البروز والقوة.
- رابعا:التدليل على صحة الدلالة الأصلية ؛ بذكر الكلمات المشتقة من الجذر، وتعليل تسميتها.
- خامسا: بيان تأثيل المشتقات وانحدارها جميعا من أصل جامع هو " ظهر الإنسان" وتفسير معناه، والبرهنة على صحة هذه الدعوى.

وأهمية التوسع في ذكر المعلوماتٰ الاشتقاقية كامن في بيانٌ مُناسبة نقل المدخل من اللغة العامة إلى اللغـة المقاصـدية الاصـطلاحية، فهـو فـي اصـطلاحها " المعنـى الأول المتبـادر الظـاهر مـن اللسـان " (ص٤٤٣) هذا جانب .

ومن جانب آخر متمثل في تحقيق الإقناع بصحة تفسير المعنى الاصطلاحي للمدخل بعد نقله من اللغة العامة.

٣,٢/٣.معلومات مستوى الاستعمال

تمثل معلومات مستوى الاستعمال usage able أهمية خاصـة في المعجمات الاصطلاحية؛ نظرا لظهور نوعين من الدلالات في حيز واحد هما:

أ. الدلالة العامة للمدخل قبل الانتقال إلى لغة الاصطلاح.
ب. الدلالة المختصة للمدخل بعد انتقاله إلى لغة الاصطلاح.
ت. وقد ظهرت عناية معجم المصطلحات الاقتصادية ببيان معلومات التعليق على مستوى استعمال المداخل، وتجلت في عدد من الملامح المستقرة ، هي

- أولا: تخصيص فقرة بعنوان جانبي لشرح المعنى في الاصطلاح المقاصدي ، تواتر ظهورها تحت عنوان : (المدخل) في الاصطلاح المقاصدي.
- ثانيا: تخصيص فقرة لسياقات ورود المدخل في الكتاب العزيز والسنة المشرفة.
- ثالثا: تخصيص فقرة لمعنى المدخل في اللغة العامة، والحرص على بيان الدلالات الأصول
- رابعا: ظهور العناية ببيان معاني كثير من المداخل في حقولها الأساسية قبل انتقالها وهجرتها إلى حقل اللغة المقاصدية، من طرق متنوعة ارتبط غالبها بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها المعجم في تعريفها وتفسيرها.

وهذه العناية بمعلومات التعليق على مستوى استعمال المداخل مهم جدا لتحصيل فروق المعاني من دائرة إلى أخرى، وهو ما يعين على ضبط الدلالة الاصطلاحية المقاصدية وتحريرها الدقيق بعد تمايزها من المستويات الاستعمالية في اللغة العامة، أو في اللغة الاصطلاحية غير المقاصدية المهاجرة منها، وبيان ما إذا كانت الهجرة مصحوبة بتحولات في المعن ، او غير مصحوبة بنمط من التحولات الدلالية.

وقد اتسمت معلومات التعليق على المعنى بحزمة من السمات الإيجابية المتمثلة فيما يلي:

- أولا: اطراد ظهورها في مواضع بعينها من جسم التعليق على المعنى من كل مدخل بشكل منتظم.
- ثانيا: تواتر ظهورها في سياق جهاز اصطلاحي ثابت مستقر، لم يتعرض للتغيير ولا التبديل.

٤/ معجم المصطلحات المقاصدية: خطاب التوثيق

التوثيق مسألة مهمة جدا في الصناعة القاموسية تتجاوز نطاق خدمة وظيفة الموثوقية إلى غيرها من الوظائف كالوظيفة المعرفية، والإقناعية ، والإغرائية، والتوصيفية.

وقد حرص معجم المصطلحات المقاصدية على توثيق النقول من المصادر والمراجع المختلفة التي اعتمدها في جمع مادته اللغوية والاصطلاحية والمكملة لهما:

ويمكن تلخيص محددات منهجيته في التوثيق في النقاط التالية:

- أولا: ذكر الرأي منسوبا لصاحبه في متن " النص القاموسي" أو في متن التعليق على المدخل؛ ثم الإحالة على المصدر أو المرجع في الهوامش مقرونا بالمؤشر المكاني، للصفحة أو للجزء والصفحة.
- ثانيا: ذكر الرأي غير معزو لصاحبه في متن " النص القاموسي" والاكتفاء بذكر المصدر أو المرجع مع المؤشر المكاني في الهوامش .
- ثالثا: ذكر الرأي منسوبا لصاحبه مع ذكر المصدر أو المرجع في متن النص القاموسي، مع تكرار ذكر المصدر أو المرجع في الهوامش مصوحبا بذكر المؤشر المكاني.

وفيما يلي نماذج كاشفة عن هذه الطرائق في توثيق النقول من مصادر جمع المادة:

- أولا: (ص٧٢) في سياق التعليق على مدخل(الاستدلال) يقول : (في المتن): " قال الكفوي : الاستدلال لغة : طلب الدليل".

ثم أحال في الهوامش السفلية على : (هـ ١) كتاب الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، ص١٥٩.

وفي السياق نفسه نقل عن الآمدي (أبي الحسن) فقال : " قال الآمدي : أما معناه في اللغة : فهو استفعال من طلب الدليل، والطريق المرشد إلى المطلوب"، وأحال في الهوامش على (هـ ٥) : الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (أبي الحسن) ج٤ /ص١٢٥.

وهذه الأمثلة تؤكد الملاحظة التي قررناه في المسألة (أولا) هنا ، ولها شواهد كثيرة في المعجم في مثل (ص ١٢٤ مدخل (الباعث) في النقل عن ابن قدامة في المتن والإحالة على روضة الناظر وجنة المناظر في (هـ ٢) / وص ٣١٦ في مدخل (حفظ المال) في النقل عن نور الدين الخادمي في المتن، والإحالة على المقاصد الشرعية في هامش (٧)/ وص ٥٦٤ مدخل (الكليات الخمس في النقل عن الشاطبي في المتن والإحالة على الموافقات في هامش (٢) وغير ذلك كثير جدا ؛ لأن هذه الطريقة هي الأكثر شيوعا في المعجم هذا .

- ثانيا: -(ص٧٢) في سياق مدخل (الاستدلال) أيضا يقول :" وفي المفردات : الدلالة ما يتوصل به إلى معرفة الشيء؛ كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتاب والعقود في الحساب " ففي هذا النص ذكر لعنوان المصدر الغوي الذي هو المفردات، وفي الهامش إحالة على (هـ٦) مفردات ألفاظ القرآن [للراغب الأصفهاني] ص ٣٤٩.

وهذه الطريقة الثانية من طرق توثيق النقول من مصادر مادة المعجم شائعة في صفحات هذا العمل، ومن أمثلتها الأخرى : (ص ٣١٠في مدخل (الفطرة) في النقل عنه : مقاييس اللغة، ولسان العرب مع الإحالة في هامش (هـ ٥) على : معجم مقاييس اللغة[لابن فارس] ج ٤ / ص ٥١٠ ولسان العرب [لابن منظور] ج ٥/ص٥٥ / وص ٤١٥ ذكر في المتن الموافقات وأحال في الهامش (هـ ١) ص ٤١٦ على : الموافقات [للشاطبي] ج٣ م ص١٨٥ ؛ ١٨٦) وهذه الطريق جاءت أقل من سابقتها بدرجة ملحوظة جدا.

- ثالثا: (ص ١٧٧) مدخل (تزاحم المفاسد / تعرض المفاسد ، أشار المتن إلى النقل وقرر السيوطي في الأشباه والنظائر بهذا الخصوص قاعدة : إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما" ثم أحال الهامش (هـ ٥) على : الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٨٧.

وثمة ملاحظات هنا هي:

أ. الوقوع في التكرار، إذ لم يكن ثمة داع لتكرار عنوان الكتاب ومؤلفه في الهامش، وكان يكفي ذكر المؤشر المكاني لموضع النقل منه.

ب. لم يقع من المعجم تمييز لهذا المصدر، يميزه عن أخ له بالعنوان نفسه، ولكن في النحو، وهما للمؤلف نفسه، صحيح أن النقل هنا خاص بالأصول وهو ما يصرف الذهن إلى كتاب الأشباه والنظائر(في الفقه) لكن ذلك كان من المستعمل، المعجم مسئول عن عدم ترك مساحات لهذا الحدس!

وهذه الطريقة تحليلية أيضا في هذا المعجم، ومن نماذجها: (ص٤٠٣ مدخل (السياسة الشرعية) فقد ذكر المتن : قال المقريزي في الخطط ، وأحال في الهامش على (هـ٢) مصدر وسيط هو ابن نجيم [الحنفي] في البحر الرائق ج ٥ / ص٧٦/ وص ٤٣٣ مدخل (طرق الكشف عن مقاصد الشرع ، ذكر المتن: وقد استهل الشاطبي الحديث في هذا المبحث في " الموافقات" ثم أحال في الهامش (هـ ١) عليه فقال : الموافقات ١٣٢/٣) وما إلى ذلك.

والملاحظ على معالجة المعجم لتوثيق الاستشهادات المرجعية من خلال ما سبق ما يلي:

- أولا: التردد بين أكثر من طريقة.
- ثانيا: عدم الاطراد في الطريقة الواحدة في أحيان كثيرة .
- ثالثا: عدم الاطراد في استعمال رموز التوثيق، فمرة يكتفي المعجم(ح) للجزء ، و(ص) للصفحة، ومرة أخرى يذكر الرقمين مفصولين بفاصل مائل من دون ذكر الاختصارات الحرفية[انظر : هـ ١ ؛ ٥ ص ٤٣٣].

<u>٦/ استدراك</u>

ولما كان الراجح انتماء هذا العمل إلى مجال الموسوعات فإن ثمة نواقص يرجى استدراكها في طبعة جديدة منه ، نذكر أهمها وهي :

- أولا: إضافة مكون في آخر تحرير كل مدخل يعنى بذكر مراجع للاستزادة؛ ذلك أن المداخل الموسوعية تستهدف التعليم والتثقيف، وليس كمداخل المعجم تستهدف المساعدة ، والإضاءة فقط.

وأقترح أن يكون هذا العنصر مشتملا على ما يلي:

١. مرجعا من المعجمات الاصطلاحية كالعامة (معاجم المصطلحيات).
٢. مرجعا من المعجمات المختصة بالحقل المعرفي المنتقل منه، أو المهاجر منه إلى علم المقاصد.
٣. مرجعا من المراجع المختصة بعلم المقاصد في الأدبيات التراثية .
٤. مرجعا من أشهر المراجع المختصة بعلم المقاصد في التأليف المعاصر.

- ثانيا: إضافة عدد من المداخل الموسوعية اللازمة لهذا الحقل المعرفي ، وأقترح أن تتوجه هذه المداخل إلى ما يلي:
  أ. التعريف بعدد من المؤلفات المقاصدية التراثية والمعاصرة.
  ب. التعريف بأعلام المقاصديين، وموجز منجزهم في المجال.
  ج. التعريف بالمؤسات العاملة في حقل المقاصد.
  د. التعريق بمؤتمرات المقاصد، وما توصلت إليه، وموضوعاتها ، ومحاورها.
  ه. التعريف بأهم التواريخ التي شهدت تطوير اتلبحوث هذا الفرع العلمي.
- ثالثا: توسيع دائرة مصادر جمع المادة مما من شأنه أن يضيف مداخل أخرى فاتت هذا المعجم ، من مثل:
  أ. المستدل، بكسر الدال المهملة.
  ب. المستدل عليه بفتح الدال المهملة.

- **رابعا: ضرورة تنبه المعجم / الموسوعة إلى أهمية إضافة بند يكشف عن مستوى استعمال كل مدخل في دائرة العلم، كأن يبين عمومه أو انتماؤه لحقل العلة أو حقل المسالك ، أو حقل المقاصد العليا أو حقل المقاصد الجزئية ، إلخ.**

خاتمة :

سعى هذا البحث إلى صناعة مراجعة علمية نقدية لمعجم المصطلحات المقاصدية [مؤسسة الفرقان ، لندن، ٢٠١٧م] إيمانا بجدوى المراجعات العلمية بوصفها أعمالا علمية كاملة في حد ذاتها، وإيمانا بأن تحية الإنجاز العلمي الإيجابية هي في درسه وتقويمه.

وقد جاءت مطالب البحث كما يلي:

١. مدخل في جدوى المراجعات.
٢. البنية الكبرى للمعجم (الواجهة/ المتن/ الملاحق).
٣. البنية الصغرى للمعجم (التعليق على الشكل/ التعليق على المعنى).
٤. التوثيق في المعجم وطرقه.

وقد نتج من هذه المراجعة مجموعة من النتائج هي :

أولا: سد هذا المعجم فراغا علميا حقيقيا، وجاءت استجابته لواحد من مطالب الجماعة العلمية المقاصدية لتعكس وعيا بأهمية هذه الأعمال المرجعية.

ثانيا: تمتعت واجهة المعجم بعدد كبير مما تنص عليه برامج صناعة مقدمات المعجمات أو الموسوعات.

ثالثا: تمتعت معالجة التعليق على معلومات المعنى بحزمة من السمات الإيجابية التي ارتقت بمنزلة العمل، من مثل:

أ. الاطراد والتنظيم.
ب. تواتر ظهور عناصر بيان المعني اللغوي والاصطلاحي، والاشتقاق، ومعلومات مستوى الاستعمال.

رابعا: تمتع المعجم باستصحاب نطاق توثيقي للمعلومات المنقولة من مصادر جمع المادة.

خامسا: وقع المعجم في عدد من الملاحظات غير الإيجابية من مثل:

أ. نقص في برامج ما يلزم ظهوره في المقدمة.
ب. اضطراب في معالجة معلومات التعليق على الشكل .
ج. اضطراب في معالجة توثيق النقول.
د. نقص في تعيين مصادر جمع مادة الموسوعة.

الهوامش :

١. مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، لإيغور مالتشوك، وأندري كلاس، وآلان بوغار، ترجمة هلال بن حسين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة ، تونس ٢٠١٥م(ص٥٣).
٢. المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة، مجلة دراسات عربية في المكتبات والمعلومات، ع (٢) مايو ١٩٨٨م مج (٣) (١١/١).

3. المعاجم عبر الثقافات، لهارتمان، ترجمة ، د. محمد حلمي هليل، الكويت ، ٢٠٠٤م(ص٦٢) وانظر : نحو وعي بالمعجم : دراسات تطبيقية في النقد المعجمي، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات، القاهرة ، ٢٠١٧م(ص/١٥).
4. انظر : المصطلحية النظرية والمنهجية التطبيقية لماريا كابري ، ترجمة محمد أمطوش ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن، ٢٠١٢م (ص١٥٣).
5. مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، ص ١١١؛ ص ٣٠٧ وما بعدها.
6. قضية المصادر في جمع مادة المعجم، للدكتور إبراهيم بن مراد ، ضمن أعمال ندوة المعجم العربي، مجلة مجمع اللغة العربية ، بدمشق ، مج (٧٨) ج (١) سنة ٢٠٠٣م (ص ٧٨٨).
7. مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية ، ص ١١١.
8. انظر : Dictionary of lexicography , p 94, by Hartman , and G James , London, 1998.

المراجع:

١- تراث المعاجم الفقهية في العربية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد ، القاهرة ، (ط٢) ٢٠١٥م.

٢- قضية المصادر في جمع مادة المعجم، للدكتور إبراهيم بن مراد، مجلة مجمع اللغة العربية ، بدمشق مج ٧٨ ج١ سنة ٢٠٠٣م.

٣- المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة، للدكتور حشمت قاسم، مجلة دراسات عربية في المكتبات والمعلومات ع ٢ مج ٣ سنة ١٩٨٨م.

٤- المصطلحية النظرية والمنهجية التطابيقية لماريا كابري، ترجمة محمد أمطوش، الأردن ، ٢٠١٢م.

٥- المعاجم الأصولية في العربية، للدكتور خالد فهمي، دار المقاصد ، القاهرة (ط٢)٢٠١٥م.

٦- المعاجم عبر الثقافات، لهارتمان، ترجمة د. محمد حلمي هليل ، الكويت ، ٢٠٠٤م.

٧- معاجم المصطلحيات في تراث العربية، للدكتور خالد فهمي، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ٢٠١٣م.

٨- معجم المصطلحات المقاصدية، إعداد عبد النور بزا، وجميلة تالوت ، ومحمد عبدو، تحرير وإشراف أحمد الريسوني، مركز دراسات مقاصد الشريعة ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٩- مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية، لإيغور مالتشوك، وأندري كلاس، وآلان بوغار، ترجمة هلال بن حسين، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م.

10- Hartman G James, Dictionary of lexicography, London, 1998